الردود الصرفيّة في شروح الفصيح
للهروي(ت٤٣٣هـ) والزمخشري(ت٥٣٨هـ) واللبلي(ت٦٩١هـ)

أ.د. جاسم محمد سهيل/كلية التربية للعلوم الإنسانيّة/قسم اللغة العربيّة
م.م. أسامة محمد سويلم/كلية التربية للعلوم الإنسانيّة/قسم اللغة العربيّة

ملخّص البحث

تناولت في هذا البحث بعض الردود الصرفيّة في شروح مختارة لفصيح الإمام ثعلب، وهنّ للهروي والزمخشري واللبلي، واضعًا تلك الردود في كفّة البحث العلمي. وقد أظهر البحث قلّة الردود الصرفيّة على ثعلب، إذ لم تتجاوز أصابع الكف الواحدة، بخلاف ردودهم على غيره، ولا سيّما في باب الأفعال من اللبلي، فقد أكثر من هذا النوع وعلى ابن درستويه خاصّة؛ لكثرة ما ردّ الأخير من أقوال العامّة واللغات المرذولة في نظره، وبان أنّ ما ردّوه على ثعلب في باب التصريف كانت الحجّة فيه لثعلب، أو وُجد في العربيّة ما يُخرّج له عليه، بخلاف ردّهم على غيره، فثمّة نصوص تشهد لهم فيما ذهبوا إليه أو اختاروه. والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

Abstract

Dealt with in this paper some morphological responses in the annotations to selected eloquent Imam Thalab, and they and the Hroa Zamakhshari Allbula and, taking those responses in the balance of scientific research. Research has shown the lack of responses morphological on Thalab, they did not exceed the toes to stop one, other than their responses to others, in particular in the door of the acts of Allbula, it has more of this kind and the son of Derstwe particular; for the frequency response the last words of General and languages Almrdhulh in his view , and that that bunker on the Thalab, in the door of the discharge was the argument of the Thalab, found in Arabia or what it has come out, unlike their response to the other, there are texts see them as they went to, or chosen. Thank God that His grace is righteous.

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، وصلى الله على خير من حملت الأرض على ظهرها وبطنها، وعلى الآل والصحب الكرام وتابعيهم بإحسان، أمّا بعد:

فلا يجري القلم بالصحيح دومًا، ولكنّه ينضبط أكثر ويكون عليه الوقار عندما يكون بين أنامل العلماء، والسنّة جاريّة على كلّ من كَتب في أن يُستَدرَك عليه أو يُخطَّأ في مواضع من كتاباته، فبما أنّ النجاة منها غير واردة، فلا ضير أن يَهِم إمام من أئمّة العربية، فضلًا عن غيره، وهذا الوَهَم لم يُترك على حاله، بل جاء من بيَّن ذاك الوَهَم وصوَّب المسألة. وكتاب الفصيح والشروح التي جاءت عليه هي كتب من عند بشر، فلا يخلو منها شيء ممّا ذكرت. وسأحاول في هذا البحث أن أضع بعض الأمثلة لذاك الوَهَم وذاك الردّ، وسأبحثه على النحو الآتي:

١. ردود الشرّاح على ثعلب:

على الرغم من دفاعِهم الشديد عن ثعلب(ت٢٩١هـ)، فهذا لا يعني أنّهم سلّموا له بكلّ ما جاء به، بل تعقَّبوه في مسائل قليلة جدًّا، والصرفيّة منها لا تتجاوز في مجموع الشروح أصابع الكفّ الواحدة، بل فُقِدت عند أحدهم غير مثال واحد، بخلاف ردّهم على غيره، فلا نسبة بين الردّين.

فمثال ما ردّوه، قول الهروي(ت٤٣٣هـ):" **وعِمْتُ إلى اللبن**[١]، بكسر العين، **أَعِيم عَيْمَة، وأَعامُ أيضًا**، أي: اشتهيته، فالرجل عَيْمان والمرأة عَيْمَى. قال أبو سهل[٢]: ذِكر أبي العبّاس[٣]-رحمه الله- عِمتُ، بكسر العين، في هذا الباب غلط؛ لأنَّ وزنه على الأصل قبل النقل فَعَلت، بفتح الفاء والعين، وكان أصله عَيَمتُ، على مثال: ضَرَبتُ، ثمّ نُقل إلى فَعِلتُ، بكسر العين، فقالوا: عَيِمْتُ، بكسر الياء، على مثال: عَلِمْتُ، فاستثقلوا كسرة الياء، فنقلوها إلى العين التي قبلها، فلمّا فعلوا ذلك سكنت الياء، فاجتمع ساكنان، وهما الياء والميم، فأسقطوا الياء؛ لالتقاء الساكنين، فبَقِي عِمْتُ، بكسر العين، والدليل على ما قلته أنَّ مستقبله: أَعِيْمُ، بكسر العين وسكون الياء، وكان أصله: أَعْيِمُ، بسكون العين وكسر الياء، على مثال: ضَرَبْتُ أَضْرِبُ، فاستثقلت كسرة الياء، فنُقلت إلى العين التي قبلها، فصار: أَعِيْمُ...وقد خلَّط في مستقبله بقوله: أَعِيْمُ وأعام أيضًا، فأمّا

---

[١] كل ما جاء بهذا اللون فهو للماتن (ثعلب).

[٢] هو الهروي، وهذي كنيته.

[٣] يعني ثعلبًا.

أَعِيْمُ فقد ذكرته، وأَمّا أعامُ فإنّه مستقبل عِمْتُ الذي أصله: عَيِمْتُ، بفتح العين وكسر الياء، فعلى هذا المستقبل يكون عِمْتُ في بابه، ووزنُه: فَعِلْتُ، بكسر العين، وهذا تخليط بجمعه بين أَعِيْمُ وأَعامُ"٤.

قلت: قال ثعلب(ت٢٩١هـ):" باب فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلاف المعنى...وعُمْتُ في الماء أَعُوم عَومًا، وعِمتُ إلى اللبن أَعِيمُ عَيْمَةً، وأَعام أيضًا: إذا اشتهيته"٥.

فقوله: عُمْتُ في الماء، أصله: عَوَمْت، بوزن فَعَلْت، ثمّ نُقِل إلى فَعُل، فصار: عَوُمْتُ؛ لمكان الواو، ثمّ حذفت الواو ونقلت الضمّة إلى العين؛ لتدلّ على الواو المحذوفة.

وأصل: عِمْتُ إلى اللبن: عَيَمْتُ، بوزن فَعَلْتُ، ثمّ نُقِل إلى فَعِل، فصار: عَيِمْتُ، ثمّ حذفت الياء، ونُقلت كسرتها إلى العين؛ لتدل عليها.

فالفعلان أصلهما "فَعَلْتُ"، ثمّ نُقِلا إلى فَعُلْتُ وفَعِلْتُ، خلافًا لما بوَّب له ثعلب. هذا مذهب الجمهور، النقل من باب "فَعَل" إلى باب "فَعِل" إن كان يائيًّا، وإلى "فَعُل" إن كان واويًّا، خلافًا لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) والرضي(ت٦٨٦هـ)، وغيرهما، فلا نقل، بل قُلْت، أصلها: قَوَلْت، فانقلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: قَالْتُ، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصارت: قَلْتُ، وجيء بالضمّة على القاف بعد حذف الفتحة؛ دلالة على الواو المحذوفة٦.

وقال اللبلي(ت٦٩١هـ):"وقد أُخِذ على ثعلب إدخاله في هذا الباب: عُمْتُ في الماء، مع عِمْتُ إلى اللبن؛ لأنّ هذا الباب إنّما هو موضوع لذكر اللفظتين اللتين هما متفقتان في الحروف مختلفتان في المعنى، وعُمْتُ، بالضم، وعِمْتُ، بالكسر، أصلهما فَعَلْتُ، بفتح العين، وهما منقولان من فَعَل، بفتح العين إلى فَعِل بكسر العين٧. وأيضًا فإنّ عُمْتُ، بالضم، من الواو؛ لأنّه من العَوم، وعِمْتُ، بالكسر، من الياء بدليل قولهم في مصدره: عَيْمَةً وعَيْمًا، فهما مختلفا الحروف باختلاف المعنى"٨.

---

٤ إسفار الفصيح: ١/٤٢٣-٤٢٤.

٥ الفصيح: ٢٧١-٢٧٢.

٦ ينظر: الكتاب: ٤/٣٤٠، والمقتضب: ١/٩٧، والمنصف: ١/٢٣٤، وشرح الشافية للرضي: ١/٧٨-٧٩.

٧ وفَعُل، بضم العين؛ لأنّ الحديث عن عُمْتُ في الماء، أيضًا.

٨ تحفة المجد: ٤١١-٤١٢.

أمّا جمع ثعلب لمضارع "عِمْت" بقوله: أَعِيم وأَعامُ. فتخليط منه، على ما وصفه به الهروي(ت٤٣٣هـ)، وقال اللبلي:"قوله: **أَعام وأَعيم**، أمّا أَعامُ فعلى القول إنّ عِمْتُ منقول من فَعَلْتُ، بفتح العين إلى فَعِلْتُ، بكسرها، فهو خطأٌ؛ لأنّه لا يكون الماضي مفتوحًا والمستقبل مفتوحًا بغير موجب٩، اللهم إلا إن لم يكن عِمْتُ بالكسر منقولًا من فَعَلْتُ، بفتح العين إلى فَعِلْتُ، بل يكون أصله فَعِلْتُ، بكسر العين غير منقول من بناء آخر، فيكون ذكره أَعام حينئذٍ صحيحًا، ويكون ذكره أَعِيْمُ خطأ؛ لأنّه لا يكون الماضي مكسورًا والمستقبل كذلك؛ إلا في حروف معدودة. وهذا الذي ذكره ثعلب من قوله: أعام وأعيم إنّما يجوز على أن يكون في عِمْتُ، بالكسر لغتان أحدهما١٠: فَعِلْتُ، بكسر العين، فيكون أعام في المستقبل على هذه اللغة، ويكون أَعِيم على لغة من كان أصل عِمتُ عنده بالفتح. فإن كان أراده فكان يجب عليه أن يبيّنه ويوضّحه"١١.

قلت: فمآخذهم على ثعلب(ت٢٩١هـ) تتلخّص بما يأتي:

١. تمثيله بـ"عِمْتُ" لـ"فَعِلْت"، والأصل: "عَيَمْت"، بالفتح؟! ثم نُقلت.
٢. إذا كان الماضي على "عَيِم" المنقول إلى "عَيَم"، فمضارعه "أَعِيْمُ" فقط؛ لأنّه لا يكون الماضي مفتوحًا والمستقبل مفتوحًا بغير موجب. وإذا كان على "عَيِم" غير المنقول، فمضارعه "أَعامُ" فقط؛ لأنّه لا يكون الماضي مكسورًا والمستقبل كذلك؛ إلا في حروف معدودة. وقد جمع ثعلب بين المضارعين.
٣. قول اللبلي إنّ "عُمْتُ" بالضم، من الواو؛ لأنّه من العَوم، وعِمْتُ، بالكسر، من الياء بدليل قولهم في مصدره: عَيْمَةً وعَيْمًا، فهما مختلفا الحروف باختلاف المعنى.

أقول: يندفع ما تقدّم ذكره من اعتراضهم على ثعلب بما يأتي:

١. في ماضي "عام" اليائي لغتان: عَيِم وعَيَم١٢، ولا ريب أنّ ثعلبًا أراد الأول "فَعِل"؛ لأنّه مثّل للثاني "فَعَل" قبلَه بقوله:"عُمْتُ في الماء"، وأصله: عَوَمْت.

---

٩ والموجب: وجود حرف من أحرف الحلق الستة(ء هـ ح خ ع غ) في عين الكلمة أو لامها، ولا وجود له في الفعل "عام"، إذ شرط "فَعَل-يَفعَل" بفتح العينين، وجود ذاك الحرف. ينظر: الأصول في النحو: ١٠٢/٣، والمفصل: ٣٩٦.

١٠ لم يصرّح بالثانية الأخرى، وقد جاءت ضمنًا عقب الأولى، وهي قوله:" ويكون أَعِيم على لغة من كان أصل عِمتُ عنده بالفتح".

١١ تحفة المجد: ٤١٢-٤١٣.

١٢ ذكرهما الفارابي في "فَعَل-يَفْعِلُ، وفَعِلَ-يَفعَلُ. ينظر: ديوان الأدب: ٤١٠/٣و٤١٤.

٢. في مضارع "عَيِم" لغتان أيضًا: يَعام ويَعِيْم، قال الفارابي(ت٣٥٠هـ) في باب فَعِلَ–يَفعَل:"عِمْتُ إلى اللبن أَعِيمُ وأعامُ"١٣.

وقال الزمخشري(ت٥٣٨هـ):" **وعِمْتُ إلى اللبن أَعِيم: إذا اشتهيته،** قال الكسائي: الأجود أن يقال: عِمْتُ أَعامُ، على فَعِل يَفعَل"١٤. فقوله: الأجود في المضارع "أعام" دليل على أنّ "أعيم" لغة فيه، إلا أنّ المختار عنده "أَعامُ"، وهذا طبيعي؛ لأنّه القياسي، في مثل فعل كهذا، وقد قدّم كراع(ت٣١٠هـ) الأجود بقوله:"وعِمتُ إلى اللبن أَعام وأعيم: إذا اشتهاه"١٥.

وقال الحميري١٦(ت٥٧٣هـ) في باب فَعِل–يَفعَل:"عام: إذا اشتهى اللبن، يَعامُ ويَعِيم، لغتان"١٧.

وقول اللبلي(ت٦٩١هـ):"لا يكون الماضي مكسورًا والمستقبل كذلك؛ إلا في حروف معدودة"، فلا ضير أنّ ينضمّ هذا الفعل إلى تيك الحروف المعدودة.

٣. أمّا اعتراض اللبلي(ت٦٩١هـ) بأنّ "عُمْت" واويّ، و"عِمْتُ" يائيّ، فهذا لم يشترطه ثعلبٌ(ت٢٩١هـ) في تبويبه أصلًا، فلا يؤاخذ به، فقد قال في الباب نفسه:"أَسِيْتُ على الشيء: إذا حزنتُ عليه...وأَسَوتُ الجُرحَ وغيره: إذا أصلحتُه...وعُجْتُ إليكم أَعُوجُ عَوْجًا، أي: مِلتُ، وما عِجْتُ بكلامه أَعيج، وشربت دواءً فما عِجْتُ به، أي: ما انتفعت به"١٨. فقد جمع بين الواويّ واليائيّ. ومعلوم أنّهما يتعاوران.

وإتمامًا للفائدة، فقد ورد في ماضي "عَيَم" المفتوح الياء لغتان في مضارعه أيضًا، قال الفارابي(ت٣٥٠هـ) في باب فَعَلَ– يَفعِل:"وعامَ إلى اللبن يَعامُ ويَعِيم"١٩.

---

١٣ ديوان الأدب: ٤١٤/٣.

١٤ شرح الزمخشري: ١٥٣/١.

١٥ المنتخب: ٥٥٤/٢.

١٦ هو الأمير اليمني أبو سعيد نشوان بن سعيد بن نشوان الحميري، الفقيه القاضي المعتزلي، النحوي اللغوي الشاعر، صنّف شمس العلوم في اللغة، توفي سنة (٥٧٣هـ).ينظر:معجم الأدباء:٥٤٩/٥،وبغية الوعاة: ٣١٢/٢.

١٧ شمس العلوم: ٤٨٦١/٧.

١٨ الفصيح: ٢٧١و٢٧٢و٢٧٣.

١٩ ديوان الأدب: ٤١٠/٣.

أمّا "عام يَعِيم" فعلى القياس، وأمّا "يَعام" فلا يجوز عند أهل الصنعة؛ لعدم وجود حرف الحلق في عين الكلمة أو لامها، إلا أحرف نَدَّت، نحو: أَبَى يَأبَى، ورَكَن يَرْكَن٢٠، فلا ضير أن يلتحق بهما هذا الفعل؛ لنقل أئمّة اللغة له.

ومن ردود الشرّاح قول الهروي(ت٤٣٣هـ):"**وأَدْلَجْتُ**، بقطع الألف وتخفيف الدال: **إذا سرت من أوّل الليل، وادَّلَجْتُ**، بتشديد الدال: **إذا سرت من آخره**...فأمّا ذكره ادَّلَجْتُ، بتشديد الدال في هذا الباب، فهو غلط؛ لأنّ وزنه افْتَعَلْتُ، وهو مأخوذ من الدَّلَج، بفتح الدال واللام، وأصله: ادْتَلَجْتُ، بتاء بعد الدال، فأبدلوا من التاء دالًا، ثمّ أدغموا الدال في الدال...وأمّا أَدْلَجْتُ، بقطع الألف، وتخفيف الدال...على وزن... أَفْعَلْتُ"٢١.

قلت: قال ثعلب(ت٢٩١هـ):"باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باختلاف المعنى...وحَصَرْتُ الرجل في منزله: إذا حبسته، وأحصرَه المرض وغيره: إذا منعه من السير. وأَدْلَجْتُ: إذا سرت من أول الليل، وادَّلَجْتُ: إذا سرت من آخره"٢٢.

فوجه تخطئة الهروي لثعلب هو أنّه جاء بـ"ادَّلَجْتُ" تمثيلًا لـ"أَفْعَلْتُ"، وظاهر الوزن يشهد للهروي؛ إذ إنّ "ادَّلَجْتُ" وزنها "افْتَعَلْتُ" لا "أَفْعَلْتُ"، على ما ذكر الهروي.

قلت: كلاهما مصيب، لأنّ "أَدْلَج وادَّلَج" أصلهما: دَلَج وأَدْلَج؛ إلا أنّ العرب لمّا استعملوا "دَلَج" لمعنى آخر، وهو قولهم: دَلَجَ الساقي يَدلِج ويدلُج دَلْجًا ودُلُوجًا، إذا أخذ الدلو من البئر فجاء بها إلى الحوض حتى يفرغها فيه٢٣، عدلوا عن "دَلَج" –إذا سار من أول الليل– إلى "أَدْلَج"، وعدلوا عن "أَدْلَج" –إذا سار من آخر الليل– إلى "ادَّلَج"؛ تفريقًا بين اللفظين والمعنيين. قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ):"**وأَدْلَجتُ: إذا سرت من أوّل الليل**...ولم يستعملوا منه: دَلَج، وأصله ذلك؛ لأنّهم قالوا: دَلَجَ يَدْلُج دَلْجًا: إذا استقى من البئر وصبَّ في الحوض"٢٤. فثعلب (ت٢٩١هـ) نظر إلى الأصل، والهروي(ت٤٣٣هـ) نظر إلى ظاهر اللفظ.

---

٢٠ ينظر: المفصل: ٣٩٦.

٢١ إسفار الفصيح: ٤٤٤/١.

٢٢ الفصيح: ٢٧٤.

٢٣ ينظر: مجالس ثعلب: ٢١٤/٥و٤٨٢/١٠، والصحاح: ٣١٥/١ (د ل ج)، والمحكم: ٣٣١/٧ (د ل ج)، والأفعال لابن القطاع: ٣٣٦/١.

٢٤ شرح الزمخشري: ١٨١/١.

ومن تعقيباتهم على ثعلب قول الهروي(ت٤٣٣هـ):"وسَحَّ المطر يَسُحُّ، بالضم، سَحًّا: إذا صَبَّ، والمطر ساحٌّ، قال أبو سهل: هكذا في النسخ كلّها: إذا صَبَّ، وإنّما هو: إذا انْصَبَّ، بالنون؛ لأنّه فعل مطاوع، تقول: صَبَبْتُ الماء أَصُبُّه صَبًّا، وقد انْصَبَّ هو، كما تقول: كسرت الشيء فانكسر، وقطعته فانقطع، وما أشبه ذلك. ومعنى انصَبَّ: سال من فوق"٢٥.

قال الجرجاني(ت٨١٦هـ):"المطاوعة: هي حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: كسرت الإناء فتكسَّر، فيكون تكسَّر مطاوعًا، أي: موافقًا لفاعل الفعل المتعدي وهو كسرت، لكنّه يقال لفعل يدل عليه مطاوَع، بفتح الواو تسمية للشيء باسم متعلقه"٢٦.

وقد تولّى الدفاع عن ثعلب في هذه المسألة محقق الكتاب الدكتور أحمد بن سعيد بقوله:"يكون الفعل مطاوعًا، إذا كان متعدّيًا، كالأمثلة التي ذكرها–أي: الهروي–، أمّا الفعل: صَبَّ، فلا يلزم أن يكون مطاوعًا؛ لأنّه يتعدّى ويلزم، يقال: صَبَبْتُ الماء فَصَبَّ هو وانْصَبَّ، وتَصَبَّب"٢٧.

فوجه اعتراض الهروي أنّ الفعل "صَبَّ" لا يأتي إلا متعدّيًا، ومن ثَمَّ وجب كون مطاوعه على انْفعَل "انْصَبَّ"، ولكن بعد أن بان أنّه لازمٌ أيضًا، لم تلزم المطاوعة فيه.

وقد تعقّب الهروي ثعلبًا في مسألة أخرى، ألا وهي قوله:"**وهو السُّمانَى، لهذا الطائر، والواحدة: سُماناة**، قال أبو سهل٢٨: هكذا هو في نسخ عدّةٍ رأيتها من الكتاب، وفيه تخليط...وقال بعضهم: السُّمانى جمعٌ، وواحدته: سُماناة، وليس بين واحده وجمعه إلا حذف الهاء وإثباتها، كما قالوا: حمامة وحَمام، وأيْكَة وأيْك، وتمرة وتَمر، وأشباه ذلك. وقال آخرون: السُّمانى يكون واحدًا، ويكون جمعًا؛ تقول: هذه سُمانى واحدة، وسُمانى كثيرة...فقول ثعلب–رحمه الله– **وهو السُّمانى لهذا الطائر**، هو كلام صحيح دلّ به على طائر واحد؛ لقوله: **لهذا الطائر**، ثمّ خلَّط بقوله: **والواحدة سُماناة**، وقد كان يجب أن يقول: وهي السُّمانى لهذه الطير، والواحدة سُماناة، أو يقول: وهو السُّمانى لهذه الطير، فيأتي بـ: هو؛ ليدل به على الجنس"٢٩.

---

٢٥ إسفار الفصيح: ٥٣٥/١.

٢٦ التعريفات: ٢٨٠. وينظر: المنصف: ٧١/١.

٢٧ حاشية إسفار الفصيح: ٥٣٥/١.وينظر: القاموس المحيط:١٣٣(ص ب ب)،والتاج:٣٢٩/١ (ص ب ب).

٢٨ هو الهروي.

٢٩ إسفار الفصيح: ٧٦٤/٢و٧٦٥و٧٦٦. وينظر: العين: ٢٧٤/٧ (س م ن)، والمقصور والممدود للفراء: ٣٣، وشرح الفصيح للجبّان: ٢٦٣، وشرح الفصيح للزمخشري: ٥٧٢/٢.

قلت: وجه تخليط ثعلب من وجهة نظر الهروي تكمن في أنّه ذكر المفرد "سُمانى"؛ بدليل قول ثعلب بعده "لهذا الطائر" والطائر مفرد، وبعده قال: والواحدة سُماناة، فكأنّه جمع بين مفردين. ولو أنّ ثعلبًا قصد الجمع في "سُمانى" كان عليه أن يقول: لهذه الطير، فيجمع الطائر، ثمّ يقول بعده: والواحدة سُماناة.

أقول: والحجّة لثعلب؛ لأنّ "الطائر" قد يطلق ويراد به اسم الجمع، على ما نقله ابن سيده (ت٤٥٨هـ) وغيره٣٠. فاقتصار الهروي على أنّ الطائر لا يطلق إلا على المفرد هو الذي أورد عليه هذا الإشكال. ولا أعلم وجه اعتراض الهروي في قوله:" وقد كان يجب أن يقول:... وهو السُّمانى لهذه الطير، فيأتي بـ: هو؛ ليدل به على الجنس؟!". ألم يَقُل ثعلب "وهو السُّمانى" فجاء بـ: هو، الدالة على الجنس، التي نقلها لنا الهروي نفسه؟!. ومن ثَمّ تكون "السُّمانى" جمعًا عند ثعلب٣١، والواحدة "سُماناة"، ولا إشكال في لفظ "الطائر".

٢. ردود الشراح على غير ثعلب(ت٢٩١هـ):

كنت قد ذكرت أنّ ردودهم الصرفية على غير ثعلب لا تقارن بما ردّوه على غيره، أمّا الهروي(ت٤٣٣هـ) فلم أقف له على ردّ صرفيّ على غير ثعلب، بخلاف الزمخشري(ت٥٣٨هـ) الذي ردّ بعض أقوال العلماء في مناسبات ليست بالكثيرة، وأمّا اللبلي(ت٦٩١هـ) فهو أكثرهم ردًّا، ولم تخرج ردوده عن باب الأفعال، فكلّ ما وقفت عليه في تحفته من ردود صرفيّة، ففي الأفعال ليس غير؛ لأنّه أشغل جزءًا من حياته في تتبّع الأفعال، ممّا جعله متقِنًا لها وجامعًا لشواردها، وقد لَفَق ذلك كله في كتاب سمّاه "بُغيَة الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال".

فمن ردود الزمخشري قوله:"قال الخليل –رحمه الله–: إذا جاء فعل على مثال فَعَل، ولم تسمع بمستقبله، فإن شئتَ قلتَ فيه: يَفعُل ويَفعِل. وليس كذلك، والصواب ما قاله الفرّاء: وهو أن تجعل مستقبل فَعَل، إذا لم تسمع به يَفعِل، بكسر العين، لأنّه في الأصل مستقبل فَعَل. ويفعُل مستقبل فَعُل، وما عدا ذلك لا يُعرف إلا سماعًا"٣٢.

---

٣٠ ينظر: المحكم: ٢١٢/٩(ط ي ر)، والمخصص: ١٣٦/٨، والتاج: ٤٥٠/١٢ (ط ي ر).

٣١ أي: اسم جنس. فالكوفيون يطلقون الجمع على ما يعرف عند الجمهور بـ"اسم الجنس"، يقول الفرّاء: "السحاب وإن كان لفظه واحدًا فإنّه جمع، واحدته سحابة". معاني القرآن للفراء: ٦٠/٢.

٣٢ شرح الزمخشري: ٣٨/١-٣٩. وينظر: بغية الآمال: ٣١-٣٢.

قلت: بَدءًا لم أقف على قول الخليل(ت١٧٥هـ) الذي ذكره، فيما رجعت إليه من مصادر. و"فَعَل" إذا كان سالمًا صحيحًا جاز في مضارعه أقوال:

١. إنّ قياس مضارع "فَعَل" "يَفعِل ويَفعُل"، إذا لم يُسمعا. وهو قول الأكثرين[٣٣].
٢. إنّ قياس مضارع "فَعَل" "يَفعِل ويَفعُل" سمِعا للكلمة أو لم يُسمع إلا أحدهما، وبه قال أبو زيد(ت٢١٥هـ) وابن عُصفور(ت٦٦٩هـ)، وأبو حيّان(ت٧٤٥هـ) في أحد قوليه[٣٤].
٣. إنّ قياس مضارع "فَعَل" "يَفعِل" بكسر العين فقط؛ لأنّه أكثر، وأخفّ من الضمّ، وبه قال الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، وابن جنّي(ت٣٩٢هـ) وقال: وهو الوجه، ويَفعُل داخل عليه، وبه قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)[٣٥].
٤. ما كان ماضيه "فَعَل" فالأغلب في مضارعه "يَفعِل"، وبه قال الأخفش(ت٢١٥هـ)[٣٦].
٥. وقيل: ما كان ماضيه "فَعَل" غير متعدٍّ، فالأولى والقياس أن يكون مضارعه "يَفعُل"؛ لأنّ "يَفعُل" إنّما هي في الأصل لما لا يتعدّى، نحو: كَرُم يكرُم. وبه قال ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)[٣٧].

وقد أجرى الدكتور عصام نور الدين إحصائيّة عن "فَعَل–يَفعِل ويَفعُل" الصحيح، فكانت النتيجة الآتية:

١. في القرآن الكريم جاء "فَعَل–يَفعِل"، من اللازم والمتعدي، تسعة وثلاثون فعلًا، من هذا الباب. كما ورد منها أربعمائة وثمانية وأربعون فعلًا في القاموس المحيط.
٢. أمّا "فَعَل–يَفعُل"، فقد ورد في القرآن الكريم منه واحد وثلاثون فعلًا، وفي القاموس المحيط ورد أربعمائة وثمانية عشر فعلًا، من هذا الباب[٣٨].

---

[٣٣] ينظر: الكتاب: ٣٨/٤، والمقتضب: ٧١/١، وأدب الكاتب: ٤٧٧، والجمل في النحو: ٣٩٦، والمخصص: ١٢٣/١٤، وأبنية الأسماء والأفعال:٣٢٤، وحواشي ابن برّي: ١٣١، والشافية: ٢٣، وشرح التسهيل: ٤٤٤/٣، والمساعد: ٥٩٣/٢.

[٣٤] ينظر: الممتع: ١٢١، وشرح الشافية للرضي: ١١٧/١، وارتشاف الضرب: ١٥٨/١، والمبدع: ١٠٥، والمساعد: ٥٩٣/٢.

[٣٥] ينظر: المنصف: ١٨٦/١، وأبنية الأسماء والأفعال: ٣٢٤، وشرح المفصل: ١٥٢/٧، وبغية الآمال: ٣٢، وارتشاف الضرب: ١٥٨/١.

[٣٦] ينظر: المخصص: ١٢٣/١٤.

[٣٧] ينظر: الخصائص: ٣٧٩/١.

[٣٨] ينظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ١٨٤ .

٣. وقد ذكر ابن سيده(ت٤٥٨هـ) جملة من الأفعال جاءت على "يفعِل ويَفعُل"، في ماضي "فَعَل"، وكذا فعل من قبله أبو عبيد (ت٢٢٤هـ)، وابن قتيبة(ت٢٧٦هـ)[٣٩].

فلا مؤاخذة على من قال إنّ مضارع "فَعَل" الصحيح السالم، يجوز فيه الوجهان، الكسر والضم؛ لكثرة ما سُمِعا، وإن كان الكسر أخَفّ وأكثر استعمالًا، وهذي سنّة العرب في بحثهم عن الخفّة ما استطاعوا، وبعد إحصائية الدكتور عصام نور الدين بان أن لا فرق بين مضارعَي الفعلين إلا نزر لا يحجُب قول من قال: إذا لم يُسمَع مضارع "فَعَل" جاز فيه الوجهان "يَفعِل ويَفعُل"، وسبق أنّه قول عامّة أهل العربية، ومخالفة الجمع ليست باليسيرة. والذي سوّغ لهم أن يتنوّع مضارع "فَعَل"، فيأتي منه "يفعِل ويفعُل ويفعَل"، بخلاف "فَعِل–يَفعَل" و"فَعُل–يَفعُل" و"فَعِل–يَفعِل" التي التزم كلّ فعل ماضٍ منها بمضارع واحد في القياس الغالب؛ لأنّ الماضي "فَعَل" هو الأصل والأكثر استعمالًا، فهو أمُّ الأفعال، فلا جرم أن يُضفوا إليه مِزية تفرّقه عن بناته، فكانت تثليثَ عين مضارعه.

فقول الزمخشري(ت٥٣٨هـ) المتقدّم عن قول الخليل(ت١٧٥هـ)–إن ثَبَت–:"ليس كذلك، والصواب..."، لا يبدو لي أن تصل المسألة في هذا إلى الصواب والخطأ، فكلٌّ نظر إلى زاوية، فمن قال بقول الخليل نظر إلى كثرة تلك الأفعال فقاس، ومن قال بقول الفرّاء نظر إلى الخفّة والكثرة أيضًا، وأنّ "يَفعُل" له فعلٌ وبابٌ خاصّ به، ألا وهو "فَعُل".

والغريب أنّ الزمخشري قال في مفصّله:" أوزان الثلاثي المجرّد ثلاثة، للمجرد منه ثلاثة أبنية فَعَل وفَعُل وفَعِل، فكل واحد من الأوّلين على وجهين، متعدٍّ وغير متعدٍّ ومضارعه على بناءين مضارع فَعَل على يَفعِل ويَفعُل..."؟![٤٠].

ومن ردود الزمخشري قوله:"**السِّكِّينُ**، معروف...وهو مذكّر، وقد يؤنّث. قال أبو حاتم: سألت الأصمعي وأبا زيد ومن لقيت من علماء اللغة عن تأنيث السكّين فلم يعرفوه، إلا أنّي سمعت من لا يوثق به أنّ السكّين يؤنث، وأنشد[٤١]:

فَعَيَّث في السنام غداة قُرٍّ بسكّينٍ موثّقة النصابِ

---

[٣٩] ينظر: الغريب المصنف: ٤٤/٢، وأدب الكاتب: ٤٧٧، والمخصص: ١٢٣/١٤.

[٤٠] المفصّل: ٣٩٦.

[٤١] لم أقف على قائله. وينظر: المذكّر والمؤنث للفراء: ٨٦، والمحكم: ٢٣٠/٢ (ع ي ث)، و ٧١٨/٦ (س ك ن)، والمصباح المنير: ٢٨٣/١ (س ك ن).

قال الشيخ أبو علي[٤٢]: وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم؛ لأنّ تأنيث السكِّين مرويّ عن الأصمعي، وهو في كتاب أبي زيد، وأمّا تذكيره فأشهر من أن يُدَلّ عليه"[٤٣].

قال محقق الكتاب الدكتور إبراهيم عبد الله الغامدي:"ما ورد عن الأصمعي وأبي زيد، أنّهما ينكران تأنيث السكِّين، على ما حكاه أبو حاتم"[٤٤].

قلت: وتأنيث السكين قال به جماعة كما أشرت إلى ذلك، وإن كان التذكير أشهر، وأغرب أبو مسحل صاحب الكسائي(ت١٨٩هـ) حين قال:"هذه سكِّين، وهذا سكِّين، والوجه التأنيث"[٤٥].

وممّا يستشهد به على تأنيث السكِّين ما أخرجه ابن أبي شيبة(ت٢٣٥هـ) في مصنّفه :"عن الربيع بن النعمان عن أمّه أنّ امرأة من بني ليث يقال لها أم هارون بينما هي جالسة تقطع من لحم أضحيتها، إذ شدَّ كلب في الدار على ذلك اللحم فرمته بالسكين فأخطأته، واعترض ابن لها، فوقعت السكِّين في بطنه من يدها فمات، فوداه عليٌّ من بيت المال"[٤٦].

ومن مؤاخذات الزمخشري(ت٥٣٨هـ) قوله:"**بفِيهِ الأَثْلَب والإِثْلِب**، يعني: التراب والحصى، وهو أَفْعَل وإِفْعِل، وأدخله ابن السكِّيت في باب: فَعْلَل وفِعْلِل، كأنّه اشتبه عليه"[٤٧].

قلت: صحيح أنّ ابن السكّيت(ت٢٤٤هـ) قال ذلك في إصلاح المنطق، إلا أنّ الخطيب التبريزي(ت٥٠٢هـ) نقل شكّ ابن السكّيت في وزن "الإثلب" فقال:"وبِفِيهِ الإِثْلِب والأَثْلَب، أي: الحجارة والتراب. قال أبو يوسف[٤٨]: أَشكُ في الإِثْلِب والأَثْلَب، وأحسبه: إِفْعِل وأَفْعَل"[٤٩].

---

[٤٢] أحسبه مؤلف كتاب شرح الفصيح، المنسوب إلى الزمخشري، وهذه كنيته.

[٤٣] شرح الزمخشري: ٢/٤٦٨-٤٦٩.

[٤٤] شرح الزمخشري: ٢/٤٦٩. وينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم: ١٦٨-١٦٩، والمذكّر والمؤنث لابن التستري: ٨٤، والمذكر والمؤنث لابن جني: ٧٢.

[٤٥] النوادر لأبي مسحل: ٢/٤٩٢.

[٤٦] مصنف ابن أبي شيبة: ٥/٤٥٠ (٢٧٨٨٦).

[٤٧] شرح الزمخشري: ٢/٦٥٧. وينظر: إصلاح المنطق: ١٠٣.

[٤٨] هو ابن السكِّيت، وهذي كنيته.

[٤٩] تهذيب إصلاح المنطق: ٢٦٥.

وقد وهِمَ ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) في وزن هذا أيضًا فوضع الإِثْلِب والأَثْلَب في باب فِعْلِل وفَعْلَل، وقال البطليوسي(ت٥٢١هـ) معقّبًا:"قياس الهمزة في هذه الأمثْلة أن تكون زائدة لا أصلية، فوزن أَثْلَب: أَفْعَل، لا فَعْلَل..."[٥٠].

وقال العكبري(ت٦١٦هـ) في ترتيب إصلاح المنطق:"الإِثْلِب: بكسر الهمزة واللام وفتحهما، الحجارة والتراب، وهو إِفْعِل"[٥١].

أمّا ردود اللبلي(ت٦٩١هـ) على غير ثعلب(ت٢٩١هـ) فكثيرة، وهي في الأفعال–كما أسلفت–، وكان القسم الأكبر من ردّه على ابن درستويه(ت٣٤٧هـ)؛ لكثرة ما ردّ الأخير على أقوال العامّة، فمن الطبيعي أن تجد من نظر في تلك الردود الكثيرة، فأثبت بعض ما ذكره تكلّموا به، وردّ ما أنكره ابن درستويه.

فمن ردوده على ابن درستويه، قوله:"**وفَسَد الشيء يَفسُد**...قال ابن درستويه في تصحيحه: العامّة تقول: فَسُد، بضم الماضي، وهو لحن وخطأ. قال أبو جعفر[٥٢]: هذا الذي أنكره ابد درستويه قد حكاه اللغويّون، قال يعقوب في الإصلاح: فَسَد الشيء، وفَسُد، لغة. قال ابن قتيبة في الأدب: فَسُدَ الشيء، والأجود: فَسَد. وحكى اللغتين أيضًا صاحب الواعي، والجوهري، وكراع في المجرد، وابن القطّاع وغيرهم... "[٥٣].

وقال في ردّ آخر:"وشَغَلَني عنك أمر يَشغَلُني...قال ابن درستويه: الشُّغل: هو ما حاك بينك وبين غيرك، وقطعك عما سواه. قال: وإنّما ذكره ثعلب؛ لأنّ العامّة تقول: أشغلني، بالألف وهو خطأ. قال أبو جعفر: وأنكرها أيضًا يعقوب في الإصلاح، والقزّاز في الجامع، وحكى ابن سيده في العَويص عن أبي عبيد أنّه يقال: شغلني وأشغلني. وحكاها أيضًا أبو علي في فعلت وأفعلت، وقطرب في فعلت وأفعلت له أيضًا، وحكاها أيضًا ثابت في لحنه، وقال: أخبرني بها أبو زيد عن يونس. وحكاها أيضًا أبو عبيدة في فعل وأفعل، قال: والجيّدة شغلته. وقال المطرِّز في شرحه:

---

[٥٠] الاقتضاب: ٣١٧/٢. وينظر: أدب الكاتب: ٥٦٠.

[٥١] المَشُوف المُعْلَم: ١٣٦/١.

[٥٢] أي: اللبلي، وهذي كنيته.

[٥٣] تحفة المجد: ٣٢-٣٣. وينظر: إصلاح المنطق: ١٨٩، وأدب الكاتب: ٤٢٢ ، وتصحيح الفصيح: ٤١-٤٢، والصحاح: ٥١٩/٢ (ف س د)، والأفعال لابن القطاع: ٤٥٩/٢، وفيه: فَسَد وفَسِد. وبعد مراجعة من محقق تحفة المجد لمخطوطته بان أنّ ما ذكره اللبلي هو الصواب.

أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي أنّه يقال: شغلته عن الأمر وأشغلته، وشغلني وأشغلني، قال: والأولى أفصح. وبمثله قال الزجّاج في فعلت وأفعلت..."[٥٤].

ومن ردوده أيضًا قوله:"**ونُفِسَت المرأة غلامًا**....قال ابن درستويه: والعامّة تقول للنُّفَساء: قد نَفِسَت، بفتح الأول، تجعل الفعل لها، وهو خطأ. قال الشيخ أبو جعفر: ليس بخطأ، حكى أبو عبيد في المصنّف عن الكسائي: نُفِسَت المرأة، بضم الأول، ونَفِسَت، بفتح الأول: إذا ولَدَت. وحكاها أيضًا اللِّحياني في نوادره، ومحمد بن أبان في كتاب العالم، وثابت في خلق الإنسان، ويعقوب في كتاب الفَرق...وقال الهروي، وصاحب الواعي: نُفِسَت المرأة ونَفِسَت: إذا ولدت"[٥٥].

وممّا ردّه على غير ابن درستويه(ت٣٤٧هـ) قوله:"**ونَكَل عن الشيء يَنكُل**، قال أبو جعفر: معناه، رجع، عن غير واحد...وقال يعقوب في إصلاحه عن الأصمعي: لا يقال نَكِلْتُ، بالكسر. قال أبو جعفر: قد حكى فيه الكسر جماعة من اللغويين، قال صاحب الواعي، يقال: نَكَلتُ، بالفتح، ونَكِلتُ، بالكسر، قال: والكسر لغة تميميّة. وحكاها أيضًا ابن القطّاع في أفعاله، ويعقوب في كتابه فعلت وأفعلت، وثابت في لحنه، ويونس في نوادره، والمطرِّز في شرحه، والحامض في نوادره، كلاهما عن ثعلب. وحكاها أيضًا أبو حاتم في تقويم المُفسِد عن أبي زيد، قال: ولم يعرفها الأصمعي"[٥٦].

وممّا ردّه أيضًا، قوله:"صدقت يا هذا وبَرِرتَ...وكذلك بَرِرتُ والدي...قال ابن درستويه:...إنّما ذكرهما ثعلب؛ لأنّ العامّة تفتح الماضي منهما، ولذلك ذكرهما. قال أبو جعفر: وكذا أنكرهما الزمخشري في شرحه، وابن السِّيد في الاقتضاب، وقال: أمّا بَرِرت بوالدي، فلا أعرف فيه لغة غير الكسر. قال أبو جعفر: وحكى ابن سيده في المحكم أنّه يقال: بَرِرت بوالدك، وبَرَرته، بكسر الماضي وفتحه"[٥٧].

---

[٥٤] تحفة المجد: ٢٧٤-٢٧٥. وينظر: إصلاح المنطق: ٢٢٥، وفعلت وأفعلت للزجاج: ٥٣، وتصحيح الفصيح: ٨٥، والصحاح: ١٧٣٥/٥ (ش غ ل)، والمخصص: ٢٤٢/١٤، وفعلت وأفعلت للجواليقي: ٤٨.

[٥٥] تحفة المجد: ٣٥٦و٣٥٨. وينظر: الغريب المصنف: ٥٨٦/٢، وتصحيح الفصيح:١١١، وخلق الإنسان: ٨ ، والغريبين: ١٨٧١/٦ (ن ف س)، والمحكم: ٥٢٧/٨ (ن ف س)، ومشارق الأنوار: ٢١/٢ (ن ف س).

[٥٦] تحفة المجد: ١٠٣-١٠٤. وينظر: إصلاح المنطق: ١٨٨، والنوادر لأبي مسحل: ٢٣/١، وتهذيب اللغة: ١٣٨/١٠ (ن ك ل)، والمحكم: ٣٤/٧ (ن ك ل)، والأفعال لابن القطّاع: ٢٥٨/٣، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/١، والمصباح المنير: ٦٢٥/٢ (ن ك ل).

[٥٧] تحفة المجد: ٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥. وينظر: تصحيح الفصيح: ٦٧، والمحكم: ٢٤٢/١٠ (ب ر ر)، والاقتضاب: ٢١٥/٢، ونقل بَرَرت، عن ابن الأعرابي، وشرح الزمخشري: ٦٦/١.

قلت: قوله:"أنكرهما الزمخشري"، لم أقف على إنكاره الفعلين، بل الظاهر إنكاره الثاني فقط، وذاك في قوله:"وبَرِرت والدي أَبَرُّه...والعامّة تقول: بَرَرت، وهو خطأ"٥٨. وقال من نُسِب إنكار الفعل"بَرِرْت" إليه:"يقال: صَدَقْتَ وبَرَرْتَ وبَرِرْتَ"٥٩.

وممن أثبت لغة الفتح، أبو عبيد(ت٢٢٤هـ)، وثعلب(ت٢٩١هـ)، والهروي(ت٤٠١هـ)، والعيني(ت٨٥٥هـ)٦٠.

وآخر ما سأقف عليه من ردود، قول اللبلي(ت٦٩١هـ):"ونَعَشْتُ الرجل...قال ابن درستويه: معناه، رفعته من صرعته، وذلك إذا صُرِع بيديه فوقع على الأرض، أو سقط جاهُه، أو ظلمه ظالم فنصرته، أو...والعامّة تقول: أنعَشَه، بالألف وهو خطأ. قال أبو جعفر: وكذا قال ابن دريد في الجمهرة: لا يلتفت إلى أنعشه، فهو كلام العامّة، ولم يقله أحد. وحكى أيضًا يعقوب في الإصلاح، إنكاره عن الأصمعي، وأنكره أيضًا الجوهري في الصحاح. وحكى ابن سيده في المحكم، وصاحب الجامع، وابن القطّاع أنّه يقال: نَعَشَه الله، وأنعَشَه. وأنشد صاحب الجامع٦١:

وأَنعَشَني منه بسَيْبٍ مُفَعَّمِ

وحكى المطرِّز في شرحه عن ثعلب عن سلمة عن الفرّاء أنّه قال: كلام العرب الفصحاء، نعشه، بغير ألف، قال: وقد سمعنا أنعَشَه، بالألف، ونعشه، قال: والأولى أفصح. وحكاها أيضًا أبو عبيد في المصنّف عن الكسائي"٦٢.

---

[٥٨] شرح الزمخشري: ٦٦/١.

[٥٩] أساس البلاغة: ٣٦ (ب رر).

[٦٠] ينظر: تهذيب اللغة: ١٣٥/١٥ (ب رر)، والغريبين: ١٦٧/١ (ب رر)، وعمدة القاري: ١٨٨/١، والتاج: ١٥٤/١٠ (ب رر).

[٦١] هو لرؤبة بن العجّاج، ينظر: ديوانه: ١٧١. وفيه: وأقعثني منه بِسَيْبٍ مُقْعَثِ. وقد وقفت على روايتين عدا هذه، والكل نسب إلى رؤبة، الأولى: وأَنعَشَني منه بسَيْبٍ مُقعثِ، والثانية: وأنعَشَني منه بسَيبٍ مُفعِمِ. والقَعْث: الكَثْرة، والسَّيبُ: العطاء. تنظر الروايات: العين:١٤٩/١ (ق ع ث)، و٢٥٩ (ن ع ش)، وتهذيب اللغة: ١٤٤/١ (ق ع ث)، و٢٧٧ (ن ع ش)، واللسان: ١٧٨/٢ (ق ع ث)، و٣٥٦/٦ (ن ع ش)، والتاج: ٣٢٨/٥ (ق ع ث)، و٤١٦/١٧و٤١٩ (ن ع ش)، وفيه: مُفعَمِ، بفتح العين، بخلاف ما في العين.

[٦٢] تحفة المجد: ٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩. وينظر: الغريب المصنّف: ١٣/٢، وإصلاح المنطق: ٢٢٥، والجمهرة: ٨٧١/٢ (ن ع ش)، وتصحيح الفصيح: ٨٣، والصحاح: ١٠٢١/٣ (ن ع ش)، والمحكم: ٣٧٤/١ (ن ع ش)، والأفعال لابن القطّاع: ٢١٠/٣.

ثبت المصادر والمراجع

*- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ) تحقيق ودراسة ، أ.د أحمد محمد عبد الدايم ، دار الهاني ، د ط ، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

*- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، دراسات لسانية ولغوية، د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع –بيروت–، ط١، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

*- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د ط، د ت.

*- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد ، مراجعة: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي –القاهرة– ، ط ١ ، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م .

*- أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار الفكر ، د ط ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

*- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي النحوي(ت٤٣٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، ١٤٢٠هـ.

*- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت(ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام، دار المعارف – القاهرة– ط٤، د ت.

*- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

*- كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ) ، عالم الكتب ، ط ١ ، بمطبعة دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ١٣٦٠هـ .

*- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، لابن السِّيْد البَطَلْيَوسي(ت٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصريّة بالقاهرة، د ط، ١٩٩٦م.

*- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، لأبي جعفر اللبلي(ت٦٩١هـ)، تحقيق: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، د ط، ١٩٧٢م.

*- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية –بيروت– ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

*- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، د ط د ت .

*- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر اللبلي(ت٦٩١هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عيضة بن ردّاد الثبيتي، د ط، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

*- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه(ت٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، وزارة الأوقاف –القاهرة–، د ط، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

*- التعريفات ، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي –بيروت– ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

*- تهذيب إصلاح المنطق، للخطيب التبريزي(ت٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة –بيروت–، ط ١، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

*- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١، ٢٠٠١م .

*- كتاب الجُمل في النحو، لأبي القاسم الزجّاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، ط ١، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

*- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي المشهور بابن دريد (ت٣٢١هـ) ، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين –بيروت–، ط ١ ، ١٩٨٧م .

*- حواشي ابن برّي(ت٥٨٢هـ) وابن ظَفَر(ت٥٦٥هـ) على درّة الغواص في أوهام الخواص للحريري(ت٥١٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة –القاهرة–، ط ١، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

*- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجّار، علم الكتب –بيروت– د ط، د ت.

*- كتاب خلق الإنسان، لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت، من علماء القرن الثالث الهجري، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٥م.

*- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم الفارابي(ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب لصحافة والطباعة والنشر،–القاهرة–، د ط، د ت.

*- ديوان رؤبة (ضمن، مجموعة أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البرونسي، دار ابن قتيبة –الكويت–، د ط، د ت.

*- الشافية في علم التصريف ، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر النحوي المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية –مكة– ، ط ١ ، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

*- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي المشهور بـ"ابن مالك" (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

*- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (صاحب الخزانة) (ت١٠٩٣هـ) ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان– ، د ط ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

*- شرح الفصيح، لأبي القاسم الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم بن عبد الله الغامدي، جامعة أم القرى –مكة المكرمة–، د ط، ١٤١٧هـ.

*- شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور الجبّان(ت بعد٤١٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الجبار جعفر القزّاز، دار الشؤون الثقافية العامة –بغداد–، ط١، ١٩٩١م.

*- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية –مصر–، د ط، د ت. (طبعة حجرية).

*– شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكُلُوم، لنشوان الحميري(ت٥٧٣هـ)، تحقيق: أ.د. حسين بن عبد الله العمري، وأ.د. يوسف محمد عبد الله، وأ. مطهر بن علي الإرياني، دار الفكر المعاصر –بيروت–، ودار الفكر –دمشق–، ط١، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

*– "الصحاح" تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين –بيروت–، ط٤، ١٩٩٠م.

*– عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي –بيروت– د ط ، د ت .

*– الغريب المصنّف، لأبي عبيد القاسم بن سلّام(ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء –دمشق–، ط١، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

*– الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي(ت٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز –مكة المكرّمة–، ط٢، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

*– الفصيح ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق ودارسة: د. عاطف مدكور ، نشر دار المعارف –القاهرة– د ط، ١٩٨٤م .

*– فعلت وأفعلت ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق وشرح وتعليق: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع –سوريا– د ط ، د ت .

*– القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة –بيروت–، د ط، د ت.

*– الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بـ"سيبويه" (ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي –مصر– ط ٤ ، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م .

*– لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت٧١١هـ) دار صادر –بيروت– ط ١ ، د ت.

*– ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، مؤلف على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي(ت٥٤٠هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر –دمشق–، د ط، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

*– المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد السيد طلب ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، ط ١ ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

*- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب(ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٠م.

*- المُخصَّص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق –مصر–، ودار الكتاب الإسلامي(طبعة حجريّة)، ١٣١٧هـ.

*- المذكّر والمؤنث ، لابن التستري الكاتب (ت٣٦١هـ) ، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي –القاهرة– ودار الرفاعي –الرياض– ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

*- المذكّر المؤنّث لابن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي–السعودية–، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

*- المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السجستاني(ت٢٥٥هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر –بيروت–، ودار الفكر –دمشق–، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

*- المذكّر والمؤنّث للفرّاء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث –القاهرة–، ط٢، د ت.

*- المساعد على تسهيل الفوائد، لقاضي القضاة ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر –دمشق–، د ط، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

*- مشارق الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب الحديث (الموطأ والبخاري ومسلم) لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث، د ط، د ت.

*- المَشُوف المُعلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، لأبي البقاء العُكبَري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، دار الفكر –دمشق–، د ط، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

*- الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي(ت٢٥٣هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد –الرياض–، ط١، ١٤٠٩هـ.

*- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي(ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية –بيروت–، د ط، د ت.

*- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، حقق الجزء الأول منه: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني: محمد علي النجار ، والثالث: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف ، دار سرور ، د ط د ت .

*- معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–، ط١، ١٤١١هـ –١٩٩١م.

*- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله (ت٦٢٦هـ) ، دار الفكر –بيروت– د ط ، د ت .

*- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت – ط ١ ، ١٩٩٣م .

*- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب. –بيروت– ، د ط ، د ت .

*- المقصور والممدود، للفرّاء(ت٢٠٧هـ)، أخرجه أول مرّة: عبد العزيز الميمني، عارضه بنسخة جديدة وزاد في حواشيه وصنع فهارسه: عبد الإله نبهان، ومحمد خيري البقاعي، دار قتيبة، د ط، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

*- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ط ١، ١٩٩٦م .

*- المنتَخَب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهُنائي المعروف بكُراع النمل(ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمد بن أحمد العُمَري، مطبوعات جامعة أمّ القرى –مكّة المكرّمة– ط١، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

*- المنصف، شرح الإمام ابن جنّي(ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للمازني(ت٢٠٤هـ)، تحقيق: الأستاذ إبراهيم مصطفى، والأستاذ عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م.

*- كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي(صاحب الكسائي)، تحقيق: عزّة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، ١٣٨٠هـ–١٩٦١م.